# قطاع التأمين والتنمية الاقتصادية
# مع الإشارة إلي حالة الجزائر

**د. حاكمي بوحفص**
جامعة وهران 2 الجزائر
*dr-bouhafs@hotmail.fr*

**أ. دراعو عز الدين**
المركز الجامعي – ميلة
*govakoof@yahoo.fr*

***Received:*** *Jan 2017* ***Accepted****: Fèv 2017* ***Published:*** *Mar 2017*

**الملخص :**

تسعي هذه الدراسة إلي بيان أن التامين التكافلي يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطيات يوزع على المستأمنين ،كما تحاول هده الدراسة بيان دور قطاع التأمين على المتغيرات الاقتصادية من الطبيعة الاعتبارية لشركات التأمين التي تصنف ضمن المؤسسات المالية التمويلية الهامة التي لا يقتصر دورها على توفير الأمن الاقتصادي للأفراد والشركات والمؤسسات، وإنما أصبحت جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية ، من حيث كونها أداة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للتنمية وتوفير فرص العمل، ويمكن اتخاذها كوسيلة لاستثمار المدخرات في التنمية البشرية ورفع المستوى الصحي أو غيرها .

**الكلمات المفتاحية** : التأمين التقليدي، التأمين التكافلي، التنمية الإقتصادية، الجزائر، النظام المصرفي.

رمز gel : G22, G21, O1

**Resumé:**

Cette étude vise à démontrer que l'assurance Takaful est conçu pour fournir le service offert par le preneur d'assurance traditionnelle d'une manière collaborative gharar libre légitime invalident le contrat, l'usure et d'autres tabous, et en fournissant des abonnements assurés par tout ou en partie pour créer un portefeuille d'assurance payé cette indemnité lorsque les dommages assurés contre lui, et il a atteint un excédent après compensation et frais et prélever les réserves distribuées aux gardiens, comme cette étude le sujet tente d'indiquer le rôle du secteur de l'assurance sur les variables économiques de la nature juridique des compagnies d'assurance qui sont classées dans les institutions financières de financement Dieu Meh dont le rôle ne se limite pas à la sécurité économique des individus, des entreprises et des institutions, mais il est devenu partie intégrante de la politique de développement économique, en termes d'être un outil pour accumuler du capital pour le développement et la fourniture de fonds possibilités d'emploi, et peut être considéré comme un moyen d'investir les économies dans le développement humain et d'élever le niveau de santé ou autre.

**Les mots clés:** Assurance traditionnelle, l'assurance Takaful, le développement économique, l'Algérie, le système bancaire

**(JEL) Classification : G22**, **G21**, **O1**

**مقدمة:**

المهمة الأساسية للتأمين تتمثل في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المؤمن عليهم عند تحقيقها بتوزيع عبئها بينهم إلا أن أثرها الاقتصادي الأكثر عمقاً يتمثل في تحريك الدخول من أعلى سلم الدخول إلى أسفله ،كما يظهر هذا الأثر من خلال ما يولده نظام التأمين من تيارات اقتصادية جديدة يتمثل في توظيف قطاع واسع من العمالة داخل هذا النظام، وفي إعادة توزيع الدخل بين منتج خدمات التأمين والمستهلك لها أن دور قطاع التامين في تحقيق التنمية فتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي ومستوى دخل الفرد ووعيه بالتأمين يكون لها انعكاسات ايجابية مباشرة على تطور نظام التأمين واتساع قاعدته الاجتماعية وتعدد قطاعاته وتحسن مزاياه وزيادة إسهامات الفرد من دخله المنفق على التأمين، وفي الوقت ذاته الملاءة المالية لشركات التأمين ونمو حجم رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية من خلال إشارات إلي واقع هدا القطاع في حالة الاقتصاد الجزائر لما يعرفه من نشاط خلال السنوات الأخيرة.

في الجزائر وبعد استرداد السيادة الوطنية كان نظام التأمين الفرنسي هو السائد، إلا أنه كان يتصف بالضعف والتعقيد ونقص الحماية، فقد عملت الجزائر على إصدار عدة قوانين لإرساء **نظام تأمين جديد** وإنشاء مؤسسات تأمين جزائرية، إن العقود الأولى للتأمين نصت في البداية على القرض المجمل، إلا أنه واصلت الشركات الأجنبية سيطرتها على شركات التأمين خاصة الفرنسية منها، مما سمح لها تحصيل مداخيل طائلة، لكن بعدها أيقنت السلطات العمومية الوضع فسارعت لإدخال تحسينات على القوانين التي تنظم نشاط التأمين، من خلال بإنشاء عملية التأمين، وإجبارية التأمين وتأسيس الصندوق الجزائري في 8 جوان 1963 بمقتضى القانون 63-201، ورقابة الدولة على مؤسسات التأمين وفرض شروط الضمان التي يجب أن تراعيها المؤسسات، و إمكانية الاستفادة من مزايا التأمين التعاوني في هذا السوق.

**الإشكالية:** لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- ما واقع قطاع التامين في الجزائر،
- ما الآفاق المستقبلية لتطور القطاع خاصة بعد تجربة شركة سلامة الجزائر للتأمينات،
- ما الإضافة التي يمكن أن يضيفها التامين التكافلي لقطاع التامين الجزائري،
- تقييم التجربة الحالية لقطاع التامين في الجزائر.

**الفرضيات** : تعتمد الدراسة الفرضية الآتية :

- نمو الخدمات المالية الإسلامية وزيادة الطلب علي منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلي إمكانية نمو قطاع التامين في الجزائر.

**منهجية الدراسة** :لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلي جانبين جانب نظري نتناول فيه الإطار النظري والدراسات السابقة لتامين ودوره في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلي أهمية التامين التعاوني مقارنة بالتامين التقليدي ، وجانب تطبيقي نتناول فيه دراسة تطبيقية حول قطاع التامين في الجزائر مبرزين حجم هدا القطاع وأهميته ومدي تنوعه ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور السوق التامين في الجزائر والحاجة إلي المزيد من تكوين الشركات التأمينية في إطار التامين التعاوني إثراء للسوق واتساع قاعدته وتنوع قطاعاته والاستفادة من تطور ونمو الخدمات المالية الإسلامية .

خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات ورغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية، و قد شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الخدمات المالية الإسلامية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة سريعة خاصة و أن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات و رغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية – صندوق النقد العربي ،دورة 2012 –

**أولا:الجانب النظري والدراسات السابقة** : في البداية يجب التذكير أن هناك العديد من الدراسات السابقة لدور قطاع التامين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها :

- دراسة **كريشنا وفادلاماناتي**- 2007 – **هل نمو قطاع التامين والإصلاحات تؤثر في التنمية الاقتصادية** و أكدت الدراسة أن قطاع التامين يمكن الاستثمارات في تنمية البنية التحتية للمساعدة علي استمرار النمو الاقتصادي للبلد وتشير إلي الآثار المالية والآثار المترتبة علي النمو الاقتصادي وإصلاحات قطاع التامين .
- دراسة **اقاسم** – 2003- **دور قطاع التامين في التنمية دراسة قطاع التامين في الجزائر خلال 1992 –2003** ، وتبين من خلال هده الدراسة أن فتح سوق التامين في الجزائر سمح بخلق جو من المنافسة في القطاع ولكن مع دلك تبقي هناك بعض المعيقات تتعلق بنقص الوعي التأميني وعوامل تنظيمية آخر يمثل قلة الخبرة والإبداع ومحدودية مستوي عمال قطاع التامين .

1- **قطاع التأمين:**

وفي هدا السياق يعتبر قطاع التامين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم حاليا حيث يلعب دورا حيويا هام في دعم جهود التنمية في العديد من البلدان ومنها الجزائر وخاصة في توفير فرص العمل للعاطلين ومن ثم يمكنه أن يساهم في أحداث تغير كبير لرفع التحديات الحالية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن يتيح التأمين للأفراد والعائلات حماية أصولهم التي حصلوا عليها بالعمل المضني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع، كما يساهم مزودو خدمات التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر توفير إمكانية نقل المخاطر وتسهيل تكوين رؤوس الأموال، ويقدم التأمين الغطاء الضروري لقطاع الأعمال الذي يسهم في تحفيز التجارة والنشاط الاقتصادي، ويسهم التأمين في تحقيق التنمية المستدامة لمختلف القطاعات الاقتصادية، عبر تقديم الغطاء التأميني للنشاط التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- **التأمين التكافلي :**

يقوم التامين في الوقت الحالي بدور مهم من خلال ما يقدمه من حماية اقتصادية للمشروعات بواسطة جمع المدخرات اللازمة لتمويل التنمية ، حيث يتطلع الناس أن يعيشوا في أمن واستقرار , وفي رغد من العيش ، حيث المحبة والمودة والإيثار والتعاون والتضامن والتكافل , خاصة وان النظم الوضعية المادية قد فشلت في تحقيق ذلك ، مما أدي إلي ظهور نظم التأمين الوضعية للتأمين ضد المخاطر المختلفة وفي حقيقة الأمر هي أنها نظم تجارية بحتة تسعى لتحقيق الربح المادي لأصحابها على حساب الآخرين , ولا تحقق الأمن والتأمين ولا التكافل والتضامن ,كما تبين أن هذه النظم تقوم على أسس غير شرعية مثل الربا والغرر والجهالة والمراهنة , وعلى هذا الأساس كانت البدائل لنظم التأمين الوضعية المعاصرة ,وكان من بينها نظام التكافل الاجتماعي القائم على التعاون على البر والتقوى , ويحتاج تطبيق هذا النظام إلى مجموعة من الأفراد يتفقون سوياً بالتراضي التام والتكافل ويتعاونون سوياً في المساندة المالية له من خلال الاشتراكات التي يدفعونها بصفة دورية ولذلك تسعي هذه الدراسة إلي بينان أهمية وحقيقة التكافل والتعاون كما تحاول إبراز أهم الفوارق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني ، والمهم أن التامين الإسلامي أو التكافلي، على اختلاف الأسس التي يقوم عليها يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن ( حامل الوثيقة ) بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطيات يوزع على المستأمنين (حملة الوثائق) .العناصر الأساسية للتكافل هي:

1- التبرع وهو تبرع للمتضرر من أعضاء الشركة بجزء من الربح أو بالربح بكامله وهذا كما يجوز في المضاربة التبرع بجزء من رأس المال وهذا جائز لأنه يغتفر الغرر في التبرعات.

2- الشراكة وهو اعتبار كل قسط يدفع إلى الشركة، إنما هو قسط اشتراك وليس مدفوعاً في مقابل.

3- اتحاد الشخص ذي الجهتين بين المؤمن والمؤمن سواء أداروا الشركة بأنفسهم كشركة أبدان وأموال، أو أداروها بواسطة جهاز إداري يمارس عملية وكالة بأجر.

إذن يمكن القول بان التامين التعاوني بديلا شرعيا للتامين التجاري حيث يفترض فيه قيامه علي التبرع وتحقيق التعاون بين الأفراد وخلوه من الانتقادات التي توجه ألي التامين التجاري لقد طبق هذا النامين التكافلي تحت صيغ مختلفة منها نظام التأمين التعاوني الإسلامي , وصناديق الزمالة ,والصناديق الخيرية ونحوها , ويعتبر الصيغة المناسبة للجمعيات المهنية والفئات المختلفة وللنقابات, حيث يقوم كل عضو الذي يرغب في الانضمام إلى مشروع التكافل بدفع اشتراك سنوي, تستثمر هذه الاشتراكات في مجالات شرعية , ويدفع منها قيمة التكافل لمن تنزل به كارثة أو مصيبة أو من يصل إلى سن التقاعد حسب ما يتفق عليه الأعضاء.

تتبين من المقارنة ما يتميز به نظام التأمين القائم على أحكام الشريعة الإسلامية والمؤسس على العقيدة من خلق وتكافل وتعاون وتضامن وتآخي وحب، وان نظام التأمين التجاري يقوم على الربا والغرر والمقامرة والمراهنة وأكل أموال الناس بالباطل ، وهذا ما تسعي الورقة إلي توضيحه.

كما تبين من خلال الدراسة أن نظام التأمين التعاوني يتميز بعدة خصائص ومزايا لا تتوفر في نظم التأمين التجارية المعاصرة , مثل التعاون وخدمة الأعضاء واستثمار الأموال استثماراً شرعياً ,كما يعود فائض العمليات على الأعضاء المشتركين , ويستمد العضو طمأنينته من إيمانه بالله ,كما يخلو نظام التأمين التعاوني من الشوائب الموجودة في نظام التأمين التجاري مثل الربا والغرر والجهالة و الغبن والمقامرة . ونود أن نشير إلى نقطة هامة وهي ليس العبرة بما نضعه من نظم ولكن العبرة بالاستعداد والإخلاص لله في تنفيذ ما اتفقنا عليه أن يتمشى مع الشريعة كل هذه النقاط بالا صافة إلي نقاط أخري ستكون محور هده الدراسة بالا صافة ألي إدراج تجربة الزكاة كأداة تكافلية انطلاقا من حالة الجزائر في تسيير صندوق الزكاة وعند الحديث عن التامين التقليدي والإسلامي ينبغي التفرقة بين:

**التأمين التقليدي** الذي يغلب عليه الغرر فيمكن أن يعبر عنه بأنه هو الغرر بعينه، ، وبالتالي فهو من الغرر الشديد الغالب المحرم، فلا تجيزه الحاجة إلا في ظروف استثنائية.

وأن **التأمين التكافلي** يخف فيه الغرر، وذلك لعنصر التبرع القائم عليه ومحدودية المؤمنين فتجيزه الحاجة وهذا هو الفرق الأول.

**التأمين التكافلي** عقد إرفاق ومعروف لأنه مبني في نيته على التعاون ولهذا يغتفر فيه الغرر كما:'' أعني بغلامك على أن أعينك'' في بحث الحاجة و كما في مسألة الدينار الناقص والطعام فإن أراد التبايع حرم وإن أراد الإقالة جاز لأنه معروف في بحث الحاجة بخلاف التأمين التقليدي فالقصد الغالب فيه التجارة وكسب الربح، ولهذا لا يجوز فيه الغرر، وهذا هو الفرق الثاني.

الفرق الثالث أن الغرر في التأمين التقليدي أصل لأن المؤسسة قائمة على كسبها من الحوادث التي لم تحصل بينما الغرر في التكافلي إضافي و تبعي.

**دور التأمين في التنمية الاقتصادية** :للتأمين دوّر مهم في عملية التنمية الاقتصادية حيث يعتبر وسيلة لتكوين رأس المال ، من خلال الاحتياطات المالية المتجمعة لدى شركات التأمين والتي تستطيع استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من خلال أوجه الاستثمار المختلفة، ويعتبر التأمين عامل مهم من عوامل الائتمان ، حيث يساعد التأمين الاقتصاد من خلال حصول الدولة على ما تحتاجه من قروض من خلال استخدام المبالغ المتجمعة لدى شركات التأمين ، كذلك يوفر التامين على مستوى الأفراد ضمانا يسهل للأفراد عملية الاقتراض من البنوك بضمان وثيقة التأمين.

كما يعد وسيلة من وسائل الادخار ، حيث يقوم بامتصاص الأموال الصغيرة التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية من قبل الأفراد( كأقساط تأمين ) وادخارها لدى شركات التأمين وهذه بدوّرها تساهم في تمويل عملية التنمية من خلال الاستثمار،كما يشجع الأفراد على الاستثمار في المشاريع المختلفة ، لأنه يبدد مخاوفهم المتعلقة باحتمال تعرضهم إلى الأخطار عند استيرادهم للمكائن والمعدات أو مخاطر الحريق عند إنشائهم للمصانع والمعامل ، لأنه يبعث في نفوسهم الأمان والإقدام على أنشاء المشاريع

الخاصة ، إذ أنهم لم يخسروا شيئا لأنه حتى أقساط التأمين سيمكنهم إضافتها إلى تكاليف الإنتاج ،وشركات التأمين تعوضهم عن الخسائر الفعلية إذا تعرضوا للأخطار.

يساعد التأمين في خفض الخسائر داخل المجتمع من خلال الإجراءات الاحترازية والأمنية التي تتخذها شركات التامين عند قبولها التامين على الأموال والممتلكات والمنشآت وذلك من خلال الكشف الذي تجريه لجانها الخاصة على تلك المنشآت وتوصياتها بتوفير وسائل الأمان الممكنة التي تقلل أو تحد من الخطر المحتمل وقوعه،ويساعد في توزيع كلفة الخطر إلى أقساط بشكل عادل وموضوعي ، فشركات التأمين وبفضل ما تمتلكه من وسائل وخبرات تمكنها من احتساب كلفة الخطر وأقساط التأمين بشكل معقول تجعل المنتج ملتزم بإضافتها إلى تكاليف الإنتاج ،ولولا ذلك لأصبح احتساب كلفة الخطر خاضع للاجتهاد ومبالغ فيه، يساهم التأمين في خفض نسبة البطالة وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال امتصاص قوة العمل العاطلة في النشاط التأميني،كما يساهم التأمين في خفض نسبة التضخم ،وذلك من خلال مساهمته في امتصاص جزء من الأموال الزائدة بطريقة غير مباشرة من خلال أقساط التأمين وتجميعها لدى شركات التأمين التي تقوم بدورها باستثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة .

### 3- وظائف قطاع التامين :

يمكن القول بانقطاع التأمين يعتبر كبديل للادخار ويعتبر أداة لعدم تجميد الأموال يؤدي ثلاث وظائف اقتصادية رئيسية تتمثل في نقل المخاطر، ويشكل التأمين آليةً عالية الكفاءة لنقل المخاطر عبر تجميع المخاطر الفردية العائدة لعدد كبير من الأفراد (مثل دمار منزل العائلة)، وذلك استناداً إلى قانون الأعداد الكبيرة، وإدارة المخاطر من خلال تقاضي رسوم مكافئة للمخاطر المحتملة، يقدم قطاع التأمين مؤشراً واضحاً على كفاءة الحد من المخاطر، وبذلك يقدم مزودو خدمات التأمين أيضاً استشارات إدارة المخاطر للشركات والأفراد. وتكوين رأس المال من خلال تجميع رؤوس أموال طائلة يعاد استثمارها في سوق رأس المال، يقدم مزودو خدمات التأمين بيئة مثالية لتكوين رأس المال لتمويل الاستثمارات على المدى البعيد ، ومن خلال هذه الوظائف الثلاث، يسهم قطاع التأمين في تحقيق النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي وحماية ودعم الطبقة الوسطى المتنامية في الكثير من البلدان.

**ثانيا :نظرة حول قطاع التأمين في الجزائر :**

### 1- قطاع التأمين التقليدي في الجزائر:

في البداية يجب الإشارة إلي أن القانون الجزائري يعتبر التامين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو إلي المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغ من المال ، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد مقابل قسط أو دفعة مالية أخري يؤدي بها المؤمن له إلي للمؤمن

يتوفر القطاع علي فرص كبيرة للاستثمار والنمو من شانها الاستجابة لاهتمامات المستثمرين الوطنين والأجانب ، ويعتبر من أهم الأوعية الادخارية خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لانفتاح القطاع منذ سنة 1995 ، وان هدا القطاع مدعو أكثر من أي

وقت مضي للمساهمة في التكفل بالأخطار البيئية ،والإصلاحات التي تم إدخالها منذ 2006 على قطاع التأمينات خاصة الإلزامية المفروضة في سنة 2011 على الشركات في فضل نشاطات التأمين على الأشخاص من تلك الخاصة بالتأمين من الأضرار.

وعلي مدار العقديين الآخرين من القرن الماضي شهد قطاع التامين في الجزائر تحولات عميقة في الخدمات المالية بحيث عرف مراحل انتقالية نوعية خاصة بعد صدور الأمر 07-95 اثر إلغاء الاحتكار العمومي والسماح للقطاع الخاص بمزاولة عقود الاكتتاب وتقديم التغطيات التأمينية ، ثم القانون 04-06 لتحرير السوق أمام شركات التامين الأجنبية ، ولدلك يمكن القول بان السوق التامين في الجزائر تقدم فرص استثمارية كبيرة للمستثمرين وبالتالي تأسيس شركات تامين خاصة ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية وقد أدي دلك إلي تطور صناعة التامين في الجزائر رغم النقائص التي تعرفها سوق التامين في الجزائر مقارنة بالأسواق العالمية المتطورة.

يحتوي القطاع حاليا علي 23 شركة بعد ما كانت 6 شركات سنة 1995، ،برقم أعمال يقدر ب 87 مليار دج – 2011- و 100 مليار دج خلال 2012 ، أي بارتفاع قدره 20 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية ،كما سجل القطاع خلال التسعة أشهر الأولي من سنة 2013 رقم أعمال قدره يعتبر 86,8 مليار دج قطاع التامين في الجزائر قطاع مهيمن عليه من طرف القطاع العام رغم أهمية القطاع الخاص حاليا .

و احتل جانب التامين على الحوادث والأخطار المتنوعة المرتبة الأولى من حيث حجم المساهمة في إجمالي القطاع 42.5 % تلاه فرع تأمين السيارات بالمرتبة الثانية, وسجل التأمين على القروض نموا في أعماله قدر 42 % واستمرت الشركة الجزائرية للتأمينات, والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين, وشركة التأمين على النقل والصندوق الجزائري للتعاون الفلاحي في هيمنتها على السوق بالرغم من منافسة شركات تأمين جديدة نشأت في إطار إصلاح القطاع وظهور القطاع الخاص بعد عام 1995، وفي المقابل تراجعت مساهمة الشركات القديمة في الناتج الإجمالي لقطاع التأمين الجزائري وانخفضت إلى 58.74 % في الثلاثي الأول من العام مقابل 67 % خلال نفس الفترة من العام الماضي.

أما علي مستوي المكانة علي المستوي العالمي فيبقي العمل كبير ينتظر الجزائر من اجل احتلال مكانة هامة في السوق العالمي للتامين حيث تقدر حصتها الآن حوالي – 0,03 بالمائة ،2012- كما تصنف في المرتبة 61 من 147 دولة في نفس السنة (حسب شركة إعادة التامين العالمية (2012) ،وتحتل المرتبة السابعة إفريقيا بحصة قدرها 1,3 من سوق التامين الإفريقية ، ورغم دلك يبقي هدا القطاع حاليا قطاعا واعدا وخاصة مع قدوم شركات جديدة للتأمين على الأشخاص وهي **كرامة** (فرع تابع للشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين)، و شركة **التامين على الصحة** (فرع تابع للشركة الجزائرية للتامين و الشركة الفرنسية ماسيف) ، و **تالا** (فرع تابع للشركة الجزائرية للتامين الشامل)، و **أكسا** التي فتحت فرعا لها في الجزائر، و كذا الشركة المختلطة ( **"سي ان ام ا"**، وفرع شركة **سلامة** في الجزائر)

أصبحت السوق الجزائرية للتأمينات تحتوي 22 شركة حاليا ، و يتعلق الأمر إضافة إلى شركات التامين على الأشخاص بستة شركات تامين عمومية غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين و الشركة الجزائرية للتامين و الشركة الجزائرية للتامين الشامل و شركة **كاش**) و شركتين عموميتين متخصصتين في التامين على **القروض و العقار** وهما على التوالي (**كاجيكس و اس جي سي أي** ) و

شركة عمومية لإعادة التامين (**سي سي ار**) و شركتين تعاضديتين الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و ماتاك وسبعة شركات تامين خاصة (**الريان اليانس سلامة تراست 2أ "جي آ ام " و "سي أي آ ار"** ).

و لذلك يمكن القول بان القطاع يشهد تطور ملحوظا مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة رغم بعض الرهانات الحالية التي يجب تحويلها إلي تحديات يمكن كسبها مثل فتح المجال لشركات التامين التكافلي وتوسيعها خاصة وان مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري ضئيلة جدا حيث يساهم في تمويل الاستثمار بنسبة (3 بالمائة ،2011) إضافة إلي قضايا أخري مثل ما يعرفه القطاع من ضعف في تطوره نتيجة عوامل كثيرة تتعلق بغياب المعلومات حول الأملاك القابلة للتامين ، ونقص الاتصال وغيرها .

## 2- قطاع التامين الإسلامي في الجزائر :

شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الخدمات المالية الإسلامية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة سريعة خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات ورغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية.

لقد أصبح التمويل الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي حيث تطور منذ عام 1960 وأصبح يتضمن المصارف والتأمين وأسواق رأس المال، وعلى الرغم أن أصول القطاع المصرفي الإسلامي لا يمثل تقريباً سوى 1% من الأصول المصرفية العالمية إلا أن هذا القطاع لا يزال ينمو بنسبة 20% سنوياً منذ عام 2000 وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية تقريباً 1.6 تريليون مع نهاية عام 2012، أما عن حجم سوق التأمين التكافلي فيبلغ حوالي 12 بليون دولار أمريكي.

يعتبر تقديم خدمات التأمين الإسلامي أحد الدلائل على التطور الملحوظ في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

التأمين الإسلاميً يماثل التأمين التقليدي من حيث قيامه على مبدأ التعويض المالي للحماية من المخاطر غير المتوقعة، إلا أن التأمين الإسلامي يعتمد بالأساس إلى المشاركة في التأمين على أساس تقاسم المخاطر من قبل العملاء وفق المبادئ التعاونية بدلاً من نقل المخاطر إلى طرف ثالث .

وعلي الرغم من ظهور التامين التعاوني وانتشاره في العديد من الدول الإسلامية إلا ان الحال ليس كذلك في حالة الجزائر التي تعتبر تجربتها قصيرة وغير متنوعة في العمل بالتامين الإسلامي حيث تعود البدايات الأولي إلي سنة 2006 نتيجة قيام شركة – **اياك** – السعودية من خلال شركة سلامة للتامين الجزائر التي تعمل في السوق الجزائرية في مجال التامين التعاوني –وتعتبر اكبر الشركات العالمية التي تقدم حلول التامين وفق الشريعة الإسلامية وهي اكبر شركة تكافل وإعادة تكافل في العالم –حيث تعود أغلبية أسهم الشركة إلي المجموعة الدولية التامين وإعادة التامين سلامة – الشركة الإسلامية العربية –للتامين المدرجة في سوق دبي المالي تقدم شركة **سلامة** للتامين الجزائر العديد من الخدمات في السوق الجزائرية وتنفرد بخدمات التامين الإسلامي ،تتمثل حصتها في سوق التامين 3 بالمائة من حصة القطاع الخاص المقدرة ب20 بالمائة ، ويستحوذ القطاع العام للتامين علي حصة 80 بالمائة من حصة

السوق،تستخدم شركة سلامة ثلاث أنواع أو نماذج في تنفيذ أعمالها ويتعلق الأمر بقيام الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عملية التامين ثم تقوم باستثمار الأقساط في مقابل اجر معلوم وهو ما يسمي بنموذج **الوكالة** ، أو نموذج يتعلق باتفاق استثمار أموال بين اثنين طرف يقدم رأس المال والطرف الثاني يقدم الجهد في إطار ما يسمي بالمضاربة علي ان يتم اقتسام الربح بينهما وفي هدا النموذج يكون المؤمن هو المضارب ويسمي هدا بنموذج **المضاربة** ثم نموذج آخر أين تقوم الشركة نسبة معينة من الاشتراكات في مقابل إدارتها للتامين مقابل نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات علي اعتبار ان الشركة هي المضارب ويسمي دلك بالنموذج المختلط .

ان عقد التامين المقدم من شركة سلامة عقد قائم علي فكرة التضامن بين المشتركين في صيغة تعهد بالوقوف إلي جانب من يلحقه ضرر ما جراء وكل عملية تامين تخضع إلي رقابة الهيئة الشرعية .

**الخاتمة :**

من خلال هده الدراسة المتعلقة بدراسة واقع قطاع التامين في الجزائر وإمكانية الاستفادة أكثر من تطور ونمو الخدمات المالية الإسلامية وزيادة الطلب عليها محليا وعالميا وبعد تقديم القطاع تبين هيمنة القطاع العام علي سوق التامين وتبقي مساهمة القطاع الخاص الوطني ضعيفة وضمن القطاع الخاص تبقي مساهمة القطاع الخاص الأجنبي ضئيلة جدا وتحتاج إلي توسيع علي جميع القطاعات ونموه وانتشاره خاصة بعد دخول شركة سلامة إلي السوق الجزائرية وينبغي بدل جهود كبيرة لما لهدا القطاع من أهمية للاقتصاد الوطني لان دخول شركات التكافل يخلق جو من المنافسة تؤدي إلي تفعيل أداء سوق التامين في الجزائر ، كما يجب العمل علي تطوير مجالات التامين التقاعدي والادخاري والتامين الاستثماري وعدم الاعتماد علي أنواع التأمينات التقليدية الحالية، كما تبين من خلال هده الدراسة ان السوق الجزائرية في مجال التامين سوق واعدة وتوفر العديد من الفرص الاستثمارية رغم ما يجب تأكيده حول ضرورة العمل علي مرونة القوانين واللوائح الحالية لتسمح بمزيد من انفتاح السوق والعمل علي تشجيع دخول المزيد من شركات التامين خاصة بعد الإعلان شركة التأمين والاحتياط والصحة، عن إطلاق علامة ''أمانة'' كنتاج للشراكة بين **الشركة الجزائرية للتأمينات وماسيف الفرنسية**، بالتعاون مع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية**، ويهدف الفرع الجديد إلى تطوير تأمينات الأفراد في الجزائر واعتماد تقنيات مبتكرة في هذا المجال ،كما يجب العمل علي فتح المجال أمام شركات التامين التكافلي وتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية علي غرار العديد من الدول الرائدة في هدا المجال .

وتؤكد الدراسة علي أهمية قطاع التامين علي التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل مؤسسات التامين التكافلي بحيث يمكن ان يؤدي آثار الاقتصاد ككل من خلال آثره في تحقيق التوازن في السوق و زيادة الإنتاجية و آثره على ميزان المدفوعات ، كما أن التأمين يعتبر كبديل عن الادخار ، بالإضافة إلى أنه يساعد في تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع الاستثمار و يعتبر الأداة لتجنب تجميد رؤوس الأموال.

**المصادر والمراجع :**


- زياد رمضان (1998) ،مبادئ التامين ، دراسة عن واقع التامين ، دار الصفاء عمان
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية( 2000)،التامين كمحور فعال في التنمية الاقتصادية ، القاهرة ،مصر
- صندوق النقد العربي ،(2012)،ندوة التامين الإسلامي والتكافل ، أبو ظبي الإمارات العربية
- وليد سعود (2011) تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التامين التكافلي في السوق الجزائري ، ملتقي جامعة فرحات عباس الجزائر
- حوتية عمر وحوتية عبد الرحمن (2011)واقع خدمات التامين الإسلامي في الجزائر www.docstoc.com
- بلقوم فريد و خليفة الحاج (2012) ،تطور السوق التأمينية وآفاقه في الجزائر ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر
- زروقي إبراهيم و بدري عبد المجيد ،(2012) ،دور التامين في تنمية الاقتصاد الوطني ،دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر
- خالد خطيب (2011) ،الأسس النظرية والتنظيمية للتامين التقليدي بالجزائر ،ورقة مقدمة لمؤتمر جامعة سطيف الجزائر